

الجلسة 45

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الرواية الثانية من الطائفة الثالثة

لقد استذكرها صاحب الجوادر قائلاً: [1]

«و موثق عمار عنه (الصادق عليه السلام) أيضاً «لكل صلاة مكتوبة «لها نافلة ركعتين» إلا العصر، فإنه يقدم نافلتها فتحصيران قبلها (العصر) وهي الركعتان اللتان تمت بهما الثمان بعد الظهر (فقد قيل شذوذًا أن الركعتين الأخيرتين قبيل الظهر - من مجموع أربع صلوات نافلات - لا تحسَب نافلة للظهر بل تتعلق بالعصر إلا أنها تصلٌ قبل الظهر فحسب، وهذارأي مطروح) فإذا أردت أن تقضي شيئاً من الصلاة مكتوبة أو غيرها فلا تصل شيئاً حتى تبدأ فتصلي قبل الفريضة التي حضرت (فقدم) ركعتين نافلة لها، ثم اقض ما شئت»[2] الخبر، وإن كان هو كما ترى مضطرباً اللُّفْظُ وَ الْمَعْنَى....».

فالنتائج: حيث قد قدم الإمام التوأفل على شتى الفوائد الواجبة، وبالتالي قد أهدم فوريتها مصريحاً بأنه: يتناول ثم يقضي.

أربع احتمالات سارية تجاه «صدر» الرواية الثانية

لقد أحتمل العلامة المجلسي (1111ق) عدة احتمالات قائلاً:

«قوله عليه السلام: لكل صلاة مكتوبة لها نافلة ركعتين (إإن لفظ) «لها» تأكيد لقوله «لكل»:

1. و يحتمل أن يكون المراد به أن لكل صلاة نافلة تختص بها، إلا العصر فإنه اكتفى فيها برکعتين من نافلة الظهر لقربهما منها (فتلك الركعتان الأخيرتان للعصر فحسب) و هذا بناء على أن الثماني ركعات قبل الظهر ليست بنافلة الظهر و لكنها لهذا الوقت (قد وردت فقط) و الثمان بعدها نافلة للظهر كما يدل عليه كثير من الأخبار. (و هو أظهر المحتملات وفقاً للرواية إذ كل صلاة قد حظيت بالتواافق سوى صلاة العصر).

2. و يحتمل أن يكون المراد (من لفظ «لها» بمعنى «بعدها») أن كل صلاة (تمتلك) بعدها نافلة و إن لم تكن متصلة بها، إلا العصر فإنها قبلها و ليس بعدها إلى المغرب نافلة.

3. أو المراد أن كل فريضة، لها نافلة متصلة بها، سواء كان قبلها أو بعدها إلا العصر فإنه يجوز الفصل بينها (العصر) و بين الركعتين لاختلاف وقتيهما (العصر و النافلة) لا سيما على القول بالمثل و المثلين في الفريضة خاصة.

4. أو المراد (من كلمة «لها») أن لكل صلاة نافلة ركعتين قبلها، غير التواافق المرتبة (نظير نافلة الظهر) إلا العصر، لكن لا يوافقه

و أمّا نقطة الاستشهاد تجاه المواسعة فيكُمن في ذيل الرواية حيث قدّمت النافلة على الفريضة - ضرباً لفوريّة القضاء - قائلةً:

«إذا أردت أن تقضي شيئاً من الصلاة مكتوبةً أو غيرها فلا تصل شيئاً (أي لا تفعل شيئاً حتى تبدأ فتصلي) قبل الفريضة التي حضرت (فقبلها قدّم) ركعتين نافلتين لها، ثم اقض ما شئت»[4]

ولكنا نعارض أهل المواسعة بأنّ الذيل لا يبرهن على انعدام الفوريّة فإنّ أهل المضايقة أيضاً يقرّون ويصرّحون بتقدّم نوافل الفائتة على نفس الفائتة حتّماً، فهم مسالمون معنا في تقديم نافلة الفريضة على نفس الفريضة، بينما مركز معتقدهم يرتكز بالتحديد على فوريّة «الفوائد الواجبة»حسب - لا بحث التوافل - فعندئذ سيقدّمون الفائتة الواجبة على الحاضرة، وبالتالي إنّ هذه الرواية - حول تقديم التوافل - لا تستنكر معتقدهم «بفوريّة الفوائد الواجبة» لأنّهم أيضاً يرجّبون بتقدّم التوافل على الفوائد الواجبة.

أربع احتمالات جارية تجاه «ذيل» الرواية الثانية

لقد استعرض العلامة المجلسي أربع محتملات تجاه الذيل أيضاً قائلًا:

«قوله عليه السلام: «إذا أردت أن تقضي شيئاً» أقول: هذا أيضاً يحمل وجوهاً:

- الأوّل: أن يكون المعنى: إذا أردت قضاء فريضة أو نافلة في «وقت حاضرة» فصلٌ قبل الحاضرة ركعتين نافلتين ثم صلّى الحاضرة، و تكفيك هاتان الركعتان نافلة للقضاء أيضاً، ثم اقض بعد الفريضة ما شئت (من الفوائد).

- الثاني: أن يكون المعنى: إذا أردت القضاء في «وقت الفريضة» فقدّم ركعتين من القضاء لتقوم مقام نافلة الفريضة وأخر عنها سائرها (فالمحتمل الثاني معكوس الأوّل إذ في الأوّل ستحلّ الركعتان النافلتان - قبل الحاضرة - محلّ نافلة «القضاء» أيضاً بحيث سيتدخلان قهراً بينما في الثاني ستحلّ الركعتان محلّ نافلة «الفريضة» قهراً).

- الثالث: أن يكون المراد بالفريضة التي حضرت (هي) صلاة القضاء (لا الحاضرة) أي يستحبّ لكلّ قضاء (واجب) نافلة ركعتين (إذ صدر الرواية قد شرّعت ركعتين نافلتين قبل كلّ «أداء» بينما الذيل قد شرّعت ركعتين نافلتين قبل كلّ «قضاء»).

- الرابع: أن يكون المراد بالقضاء «ال فعل» (أي معناه اللغوي: إفعل هكذا) و يكون المعنى: إذا أردت أن تؤدي (و تتمثل) فريضةً أو نافلة، أداءً كانت أو قضاء، فالنافلة ليست لها نافلة، و أما الفريضة فيستحب قبلها ركعتان، فينبغي تخصيصها بغير المغرب و العيد (و العشاء أيضاً لأنّها لا تمتلك ركعتين قبلها).

و يحمل وجوهاً أخرى لا يسع مقام ذكرها، و لا يخفى ما في كلّها من التعسف و الاختلال، و الله أعلم بحقيقة الحال.»[5]

و السرّ يكمن في أنّ المحتمل الأوّل و الثاني و الثالث يصادرون ظهور الرواية - كما هو مشهود - إلا أنّنا نخاصِم:

- أولاً: معتقد العلامة المجلسي لدى طعنه بالمحتمل الرابع، بينما يبدو هو الأظاهر والأوفق للرواية، حيث قد وضح لنا المفهوم المخالف في الصدر، إذ قد صرّح الصدر بأنّ «لكلّ صلاة مكتوبة، لها نافلة ركعتين» فيصبح مفهومه المخالف - على الأقلّ بنحو شخص الحكم - أنّ النافلة لا تمتلك نافلة وراءها - و إلا لتسلاسل التوافل - فسلالة الرواية هي أنه يستحب التنقل قبل أية مكتوبة

سوى العصر ثم ذيلت بأنَّ التَّنفُّل يَخْصُّ المكتوبات دون النَّوافل، فبالتالي إنَّا لا نُشَاهِد أَيَّ تشویش و تبذب في حقها.

- ثانياً: رغم الاضطرابات الوافرة و التشوشات الظاهرة في روايات عمار السباطي إلا أنها لا تستدعي جرح الرواية الحالية أيضاً، إذ مداليلها - حسب تفسيرنا - تُعدَّ جلية و بلا غموض و إجمالاً أساساً - مضاداً للجواهر و المجلسي - و أمّا انعدام الفتوى بضمونها فهذه قضية أخرى لا تُسجِّل لنا اضطرابها أبداً.

تزويد الدلائل الرائدة تجاه الطائفة الثالثة

ثم استذكر صاحب الجوادر باقي أدلة الطائفة الثالثة قائلاً:

1. و إطلاق أدلة النَّوافل أداءً وقضاءً (فتتقدَّم حتَّى لو فاتته الفوائد، إذن لا فوريَّة لها).

2. و التأكيد البليغ الوارد فيها (النَّوافل) كإطلاق ما ورد من الأدلة في استحباب كثير من الصَّلوات في كثير من الأمكنة والأوقات ولقضاء الحوائج و المهمَّات و غير ذلك مما لا يمكن إحصاؤه كما لا يخفى على الخبر الماهر.

3. بل قد يُشرِّف طمحُ نظر الفقيه مع التَّأمل و التَّدبُّر في الأدلة الواردة، على الظنِّ المتَّاخِم [6] للعلم (إذ قد تراكمت الظنون و شتَّى الدلائل على هذا الإطلاق البراق الصائب) إن لم يكن (ويحصل) العلم بعمومها «لمن عليه فائنة» و غيره خصوصاً في بعضها مثل قضاء النَّوافل الوارد فيه الأمر بفعله أيَّ ساعة شاء من ليل أو نهار و غيره، فلاحظ و تأمل.

4. بل منها و مما ورد من خصوص قضاء النَّوافل، وقتُ الحاضرة خصوصاً صلاة الليل أو الوتر منها و خصوص بعض الصَّلوات المستحبة (أي ينطَوِّع) في أوقات الحواضر التي هي غير النَّوافل (الراتبة) المرويَّة في الإقبال و مصباح الكفعي و البحار و غيرها من الكتب المعدة لذلك مما لا يسعنا إحصاؤه هنا لكثرة جدًّا، يستفاد جواز مطلق التطوع في وقت الحاضرة فضلاً عن (وقت) الفائنة أيضاً. [7]

إن فسحة الصَّلوات المستحبة - لا النَّوافل الرَّاتبة - قد أهدمت فوريَّة الفوائد بل قد برَهنت على الموسعة، أجل إنَّ أهل المضايقية أيضاً يُقرُّون بتقديم «نوافل الفرائض» على الفوائد لأنَّ النَّوافل ملتصقة بالفرائض فلا يرون بأساساً في تقديمها، إلا أنَّ حوارنا حالياً يحول حول مطلق المستحبات الدالة على الموسعة.

معتقد الشَّيخ الأعظم تجاه الطائفة الثالثة

ثم ابتدأ الشَّيخ لدراسة روايات الطائفة الثالثة - بلا استحضار متنه - قائلاً:

فمن جملة ذلك: ما استفاض من قصة نوم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عن صلاة الصبح حتَّى طلعت الشمس، فقام فصلَّى هو و أصحابه أولاً نافلة الفجر ثم صَلَّى الصبح [8].

و لا إشكال في سندتها و دلالتها إلا من جهة تضمنها نوم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، بل في بعضها ما يدلُّ على صدور السهو أيضاً منه عليه السلام على ما يقوله الصدوق [9] تبعاً لشيخه ابن الوليد (343ق) بل عن ظاهر الطبرسي في تفسير قوله تعالى: «وَ إِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخْوُضُونَ فِي آيَاتِنَا» [10] نسبة ذلك (جواز السهو) إلى الإمامية في غير ما يؤدُّونه عن الله [11].

لكنَّ الظاهر شذوذ هذا القول و مهجوريَّته، خصوصاً فيما يتعلُّق بفعل المحرَّمات و ترك الواجبات.»[12]

-
- [1] جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص68.
 - [2] الوسائل - الباب - ٦١ - من أبواب المواقف - الحديث ٥.
 - [3] مجلسى محمدياقر بن محمدتقى. ملاد الأخبار في فهم تهذيب الأخبار. Vol. 4. ص351.
 - [4] الوسائل - الباب - ٦١ - من أبواب المواقف - الحديث ٥.
 - [5] مجلسى محمدياقر، ملاد الأخبار في فهم تهذيب الأخبار. Vol. 4. ص352 قم. مكتبة آية الله العظمى المرعشى النجفى (ره).
 - [6] يَجُدُّرُ بِنَا أَنْ نَتَلْفَظَ هَذِهِ الْكَلْمَةَ بِأَسْلُوبِهَا الصَّائِبِ حَيْثُ قَدْ وَرَدَ ضَمِّنَ كِتَابَ اللُّغَةِ: «مُتَّاخِمَةٌ : (معجم الغنى) مُتَّاخِمَةٌ بَكَدِ لَبَلَدٍ : مُجَاؤَرَتُهُ، مُلَاصَقَتُهُ، مُصَدُّرَ تَاخَمَ». إِذْنٌ لَا يَصْحُ النُّطُقُ بِهِ: مُتَّاخِمٌ.
 - [7] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص68 بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي.
 - [8] الوسائل ٢٠٦:٣، الباب ٦١ من أبواب المواقف، الحديث ١، ٦، و ٣٥٠:٥ الباب ٢ من أبواب قضاء الصلوات، الحديث ٢.
 - [9] الفقيه ١:٣٥٨-٣٦٠ احكام السهو، الحديث ١٠٣١.
 - [10] الانعام: ٦-٦٨.
 - [11] مجمع البيان ٢:٣١٧.
 - [12] انصارى مرتضى بن محمدامين. رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في المواسعة و المضايقه). ص319 قم، مجمع الفكر الإسلامي.